

بينيت أكثر عقلانية من نتنياهو تجاه عمان.. لكن لا رهانات أردنية كبرى

الأوضاع غير المستقرة في القدس تبقى على فتيل التوتر مع الأردن

يتوقع محللون انفراجة نسبية في العلاقات الأردنية الإسرائيلية بعد سنوات من التوتر والجفاء، لكن هذه العلاقة لا تخلو من تعقيدات ومنغصات في ظل استمرار السياسات الإسرائيلية لاسيما تجاه القدس.

عمان - تستعد أوساط سياسية أردنية حدوث تغير كبير على مستوى العلاقات الأردنية الإسرائيلية خلال عهد رئيس الوزراء اليميني نفتالي بينيت، لعدة اعتبارات أولها أن هناك أولويات أخرى لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فضلا عن كون جميع المؤشرات توجي بأنه لا تغيير على مستوى السياسة الإسرائيلية تجاه القدس وهي أحد الأسباب التي أدت إلى تازم العلاقات بين الطرفين.

وتقول الأوساط إن الجانبين قد حرصان على الحفاظ على قدر من الاستقرار في العلاقة وتخفيف التوتر الحاصل، في ظل وجود قيادات إسرائيلية في التحالف الحكومي تدعو إلى ضرورة تحسين العلاقات مع عمان كونها مهمة بالنسبة إلى الأمن القومي الإسرائيلي، لكن ذلك لن يقود إلى انفراجة تامة.

وشهدت العلاقات بين الأردن وإسرائيل جفاء واضحا في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو (2009-2021)، لدرجة دفعت العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، إلى وصفها خلال جلسة حوارية في الولايات المتحدة بأنها "في أسوأ حالاتها".

ودفعت انتهاكات إسرائيل المستمرة بحق المسجد الأقصى وفي القدس بشكل عام نحو المزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين، حيث تمثل تجاوزا صريحا من تلال أبيب لدور عمان ووصاياها على المقدسات الفلسطينية.

وتسرد دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية على المسجد الأقصى بموجب القانون الدولي، حيث يعد الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على مقدسات المدينة قبل الاحتلال الإسرائيلي. وادت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية، وما رافقها من حراك أردني رسمي واحتجاجات شعبية واسعة، إلى المزيد من اتساع الشرح في العلاقات بين عمان وتلال أبيب، لاسيما وأن الأخيرة تجاهلت بانتهاكاتها، الدور الأردني تجاه مدينة القدس.

ومع تولي بينيت، زعيم حزب "يميننا" (يمين) رئاسة الحكومة الإسرائيلية في 13 يونيو 2021، يتوقع البعض أن تختلف منحنيات العلاقة بين البلدين، لكن ضمن حدود دنيا.

ورجح محمد الخريشة استاذ العلوم السياسية بجامعة الأردنية (حكومية)،

وأردف "بينيت وجه جديد وليس لديه تراكمات سلبية تجاه الأردن، كما هو الحال بالنسبة إلى نتنياهو، وبالتالي قد يكون أكثر عقلانية". لكن الخريشة لم يبد تفاؤلا مطلقا إزاء بينيت، إذ نوّه بأنه "قد يكون أكثر انصياعا لإملاءات التحالف اليميني الذي شكل منه حكومته".

واستثنى من ذلك تقليل الاهتمام الإسرائيلي بالملف الإيراني، واصفا دورها فيه بأنه "محدود في ظل إدارة أميركية ديمقراطية (برئاسة جو بايدن) تسعى مع شركائها الأوروبيين للوصول إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي".

وتابع الخريشة أن "علاقات الأردن بإسرائيل مرت بأسوأ حالاتها في عهد نتنياهو، لأربعة أسباب من بينها شخصية نتنياهو الإشكالية، ونظيرته للامور بفقيرة، وعدم قدرته على التعامل مع الواقع والشركاء بشكل إيجابي".

الأردن يشعر بارتياح نسبي لحكومة نفتالي بينيت، خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار التغيير في الإدارة الأميركية

ورأى أن تمرير "صفقة القرن"، عبر تحالف نتنياهو الثلاثي مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017-2021) وصهره جاريد كوشنر، وعدم تلبية المشروع لأدنى المطالبات الفلسطينية والأردنية، كان هو الآخر سببا لسوء العلاقات بين عمان وتلال أبيب.

وطرحت واشنطن في يناير من العام الماضي مشروعا لتسوية سياسية عُرف إعلاميا بـ"صفقة القرن"، اعتبر منحازا لإسرائيل ومجحفا بحق الفلسطينيين. واعتبر المحلل الأردني أن من الدوافع التي لا يمكن تجاهل الإشارة إليها "تعدد الاقتراحات الإسرائيلية للمنطقة، وتوسع شبكة علاقاتها (التطبيع) دون الأخذ بعين الاعتبار أولويات المنطقة".

ولفت إلى زوال بعض عوامل "التمازج"، متوقعا أن "يشعر الأردن بارتياح نسبي لحكومة بينيت، خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار التغيير في الإدارة الأميركية نحو إدارة ديمقراطية أكثر تفهما للمطالب الأردنية، وإعلانها دعم حل الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية)".



القضاء الأردني يرفض استدعاء

الأمير حمزة للشهادة في قضية الفتنة

وكانت مصادر سياسية أردنية استبعدت في وقت سابق أن تقبل المحكمة طلب الدفاع، لاسيما دعوة الأمير حمزة، ذلك أن ظهوره أمام هيئة المحكمة في هذا الوقت ولو كشاهد قد يعيد الجد من جديد بشأن الأزمة السياسية والاقتصادية ويُنمّي مشاعر الغضب ويؤيد من إحراج السلطات التي تحاول عبر لجنة إصلاح المنظومة السياسية أن تتسنى الناس ما حف قضية "الفتنة" من تاويلات وإشاعات.

ولفت المصادر إلى أن رفض شهادة الأمير سيزيد من التوتر في كون القضية ليست مؤامرة ولا خطة انقلاب، ولكن خطوة استباقية من السلطات لإسكات موجة النقد ضد أداء السلطة.

ويحاكم عرض الله الذي كان موضع ثقة العاهل الأردني والشريف حسن من زيد بتهمة دعم طموحات ولي العهد السابق لكي يحل محل الملك على عرش المملكة.

وكانت مصادر سياسية أردنية استبعدت في وقت سابق أن تقبل المحكمة طلب الدفاع، لاسيما دعوة الأمير حمزة، ذلك أن ظهوره أمام هيئة المحكمة في هذا الوقت ولو كشاهد قد يعيد الجد من جديد بشأن الأزمة السياسية والاقتصادية ويُنمّي مشاعر الغضب ويؤيد من إحراج السلطات التي تحاول عبر لجنة إصلاح المنظومة السياسية أن تتسنى الناس ما حف قضية "الفتنة" من تاويلات وإشاعات.

ولفت المصادر إلى أن رفض شهادة الأمير سيزيد من التوتر في كون القضية ليست مؤامرة ولا خطة انقلاب، ولكن خطوة استباقية من السلطات لإسكات موجة النقد ضد أداء السلطة.

ويحاكم عرض الله الذي كان موضع ثقة العاهل الأردني والشريف حسن من زيد بتهمة دعم طموحات ولي العهد السابق لكي يحل محل الملك على عرش المملكة.

عمان - رفضت المحكمة العسكرية في الأردن التي تنظر في القضية المعروفة بـ"الفتنة" طلب الدفاع استدعاء ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين للشهادة، في خطوة من شأنها أن تثير المزيد من الشكوك حول حقيقة الاتهامات الموجهة للمتهمين.

وقال محمد العفيف محامي رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله، إن المحكمة رفضت استدعاء الشهود الذين اقترحهم الدفاع، منهم ولي العهد السابق وأمرأه آخرون ومسؤولون كبار بمن فيهم رئيس الوزراء بشر الخصاونة وزير الخارجية أيمن الصفدي.

وتوقع المحامي أن يصدر الحكم في القضية على وجه السرعة، وقد يحدث ذلك في غضون أسبوع.

وقدعت محكمة أمن الدولة الخميس جلسة في "قضية الفتنة" بحضور الهيئة الحاكمة وممثل النيابة المدعي

النظام يخفق درعا المنتفضة

دمشق - تتعرض مدن وبلدات في محافظة درعا جنوب سوريا هذه الأيام لحصار خانق من قبل القوات الحكومية، وسط تهديدات باجتياحها، لاسيما مدينتي درعا البلد والضمين.

ويطالب النظام وحليفته روسيا أهالي تلك المناطق بتسليم الأسلحة الفردية، وإجراء تسويات جديدة بحق العشرات من الأشخاص، من المنتمين سابقا لفصائل المعارضة، ونقل بعضهم إلى منطقة الدريج في ريف دمشق.

وتكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان الخميس عن قيام الأجهزة الأمنية بإغلاق الطرق المؤدية إلى درعا البلد من جهة منطقة عرّز شرقي المدينة، وذلك في ظل الحصار المطبق على أحيائها.

وشهدت درعا البلد الأربعم مظاهرات للأهالي احتجاجا على المطالبات التي تشكل خرقا للتسوية السابقة التي جرت في العام 2018 واستعداد بموجبها النظام السيطرة على الجنوب.

وكان من شروط التسوية عدم انتشار الجيش داخل عدد من المدن والأحياء، واحتفاظ الأهالي بأسلحتهم الفردية. ويرى مراقبون أن عملية التصديق الجارية في درعا تأتي في ظل تزايد العمليات المسلحة ضد القوات الحكومية، وسط قلق روسي من تحول المحافظة إلى ساحة جديدة ضد النظام.

وجرى توثيق ما لا يقل عن 1000 عملية ومحاولات اغتيال، منذ اتفاق "التسوية" الذي خضعت له المدينة في أغسطس 2018، وحتى يونيو الماضي.

يوم للصلاة في الفاتيكان من أجل السلام في لبنان

اتخاذ قرارات توقف البلد على قدميه، وتعيد إنماء الاقتصاد وتخفف من وطأة الكارثة على الناس ومن أسباب الهجرة، خصوصا المسيحيين والتي تشكل "عنصر أساسي في المحنة التي تعيشها".

وقال المونسنيور باسكال غولنيتش المدير العام لمؤسسة "عمل الشرق" التي تُعنى بتقديم مساعدات إلى المسيحيين في منطقة الشرق الأدنى، إن الاجتماع سيشكل حتما "مناسبة لتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي".

ومن بين الشخصيات التي حضرت محادثات الفاتيكان البطريرك الماروني بشارة الراعي، الذي تحدث علنا عن فساد الطبقة السياسية في لبنان. وقال الراعي لصحيفة "لوريون لو جور" اللبنانية الناطقة بالفرنسية، إن اليوم المرتقب مع البابا سيمثل "خطوة مهمة باتجاه مساعدة لبنان على البقاء كوطن للشراكة المسيحية الإسلامية".

ويضمّ لبنان 18 طائفة، وتوزع مقاعد البرلمان الـ128 مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، في عرف فريد من نوعه في الدول العربية.

وتشدّد النائب الرسولي في بيروت المونسنيور سيزار إيسايان، الذي يشارك أيضا في اللقاء على أن "لبنان يعيش أزمة هوية" مع بلوغ الفساد كامل قطاعات المجتمع بما في ذلك تلك الدينية. وقال في مؤتمر صحافي عبر الإنترنت "إنها لحظة مهمة للغاية بالنسبة إلينا".

الانهيار أي طبقة اجتماعية، وتفاقت يوما بعد يوم معاناة السكان الذين باتوا يكافحون من أجل تأمين لقمة عيشهم. ولا تلوح في الأفق أي حلول جذرية لإنقاذ البلاد، ويغرق المسؤولون في خلافات سياسية حادة حالت منذ انفجار المرفأ دون تشكيل حكومة قادرة على القيام بإصلاحات يضعها المجتمع الدولي شرطا لحصول لبنان على دعم مالي.

وسمير مظلوم
الحبر الأعظم يكثف عمله الدبلوماسي لإيجاد حلول للبنان

ويحسب ما نقلت وكالة أنباء الفاتيكان، فإن زيارة رؤساء الكنائس "لا تهدف إلى إيجاد حل سياسي" للآزمة إنما "الرّد على شكوى الشعب ومعاناته".

وأوضح النائب البطريركي العام الماروني سمير مظلوم في بيروت أن اللقاء سيركّز على هجرة الشباب وتداعيات الأزمة على المدارس والمستشفيات والعائلات والأمن الغذائي. وتحدّث عن تقديرات تشير إلى أن "50 إلى 60 في المئة من شبابنا يعيشون في الخارج، لم يبق إلا كبار السن والأطفال".

وأعرب عن اعتقاده بأن الحبر الأعظم "يكثف عمله الدبلوماسي لدى رؤساء الكنائس والدول الكبرى.. لإيجاد حلول تؤدي إلى تشكيل حكومة قادرة على

مسكونية "من أجل السلام"، تتخللها تلاوة نصوص بالعربية والسريانية والأرمنية والكلدانية، على أن يلقي البابا فرنسيس كلمة ختامية بحضور دبلوماسيين.

وصلى البابا مرارا من أجل لبنان، الذي يشهد منذ صيف 2019 انهيارا اقتصاديا متسارعا فاقمه انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي الذي أودى بأكثر من 200 شخص ودمر أجزاء كاملة من المدينة.

وقال البابا في سبتمبر الماضي في أول تعليق بعد انفجار المرفأ، إن "خطرا شديدا يهدد وجود هذا البلد"، مضيفا "لا يمكننا أن نترك لبنان في عزلة".

وسبق أن أعرب في مناسبات عدة عن رغبته في زيارة لبنان، البلد الذي وصفه بأنه "رسالة حرية، ومثال على التعددية بين الشرق والغرب". وتوجّه إلى اللبنانيين بالقول "لا تتخللوا عن منازلكم وعن تراثكم".

وأفاد الأسقف بول ريتشارد غالاجر الذي يتولّى منصب وزير خارجية الكرسي الرسولي بأن الزيارة "يمكن" أن تتم في نهاية 2021 أو مطلع 2022، يُفضل بعد تشكيل حكومة جديدة.

ويشهد لبنان منذ صيف 2019 انهيارا اقتصاديا متناميا، فقدت معه العملة المحلية أكثر من تسعين في المئة من قيمتها أمام الدولار.

وبات أكثر من 55 في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر على وقع تدهور قدراتهم الشرائية. ولم توفر تداعيات

الفاتيكان - التقى البابا فرنسيس الخميس في الفاتيكان عشرة من رؤساء الكنائس الموجودة في لبنان، البلد الذي يؤدّ زيارته قريبا وغالبا ما يذكره في صلواته، في إطار يوم تأمل حول الوضع المقلق في البلاد وللصلاة معا من أجل "عطية السلام".

ووصل قادة الكنائس صباح الخميس إلى منزل القديسة مارتا في الفاتيكان، حيث يقيم الحبر الأعظم، تلبية لدعوة وجهها إليهم للمشاركة في "يوم التماس والصلاة من أجل لبنان"، الغارق في أزمة اقتصادية صنفها البنك الدولي على أنها من بين الأكثر شدة منذ عام 1850.



غابت حلول الأرض والأمر متروك إلى السماء